

Distr.: General
7 March 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى الحالة الحرجة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبشكل أكثر تحديداً، إلى الممارسات القمعية المستمرة من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد المصلين الفلسطينيين والأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك واحدة من أقدس الكنائس في الديانة المسيحية، كنيسة القيامة.

إن هذه التطورات الأخيرة تؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بتحريك جماعي لوقف التدهور الخطير تفادياً لمزيد من عدم الاستقرار؛ وبضمان احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك احترامها فيما يتعلق بوضع القدس الشرقية المحتلة كأرض محتلة، وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة، وحظر جميع الأعمال الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة وطابعها ووضعها؛ وبضمان احترام الواقع التاريخي في الأماكن المقدسة.

وفي ضوء المحاولات الجارية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال لتغيير وضع المدينة منتهكةً بذلك الواقع التاريخي، اضطر قادة كنائس الروم الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس والروم الأرثوذكس، في يوم الأحد الموافق ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، إلى إعلان إغلاق أبواب كنائسهم، بما في ذلك كنيسة القيامة، في احتجاج موحد ضد سياسات إسرائيل التمييزية، التي تهدف بلا شك إلى إضعاف الوجود المسيحي في القدس.



وقد استند قادة الكنائس في قرارهم هذا إلى تعرض المسيحيين لسلسلة من الهجمات المستمرة والمنهجية التي انتهكت فيها أبسط حقوقهم. فعلى سبيل المثال، اقترح في الكنيسة الإسرائيلية مشروع قانون يسمح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بمصادرة الأراضي المملوكة للكنائس المؤجرة لمستثمري القطاع الخاص، وهو مشروع لا هدف له إلا ممتلكات المسيحيين. ومن بين الإجراءات المقترحة الأخرى التي تستهدف الكنائس أن تبدأ الكنائس في دفع عشرات الملايين من الدولارات كضرائب على أصولها وممتلكاتها.

علاوة على ذلك، فقد استولت السلطة القائمة بالاحتلال بالفعل على مئات الآلاف من الدولارات من أكبر الكنائس في القدس، بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية وكنيسة الروم الأرثوذكس والكنيسة الأنجليكانية وكنيسة الأرمن الأرثوذكس. وأفضت فعلا حقوق الحجز المفروضة على حسابات الكنائس وتجميد الحسابات المصرفية، مثل تلك الخاصة بالكنيسة الإنجليكانية في القدس، إلى توقف الأنشطة اليومية للكنائس في المدينة. وقد صرح مؤخرا أحد ممثلي بطريركية الروم الأرثوذكس: "كل أصولنا مجمدة... ولا يمكننا دفع ثمن الغذاء والرواتب ومصاريف الإدارة، لا شيء لدينا". وأعربت الكنائس في رسالة مسكونية حررتها في ١٤ شباط/فبراير عن رأيها بأن هذا الإجراء "يقوض قدسية مدينة القدس ويعرض للخطر قدرة الكنيسة على تقديم خدماتها في هذه الأرض نيابة عن شعوبها والكنيسة العالمية".

إن هذه الأعمال غير القانونية تنتهك قروناً من الاتفاقيات السابقة والقائمة وتخون الالتزامات الدولية التي تضمن حقوق الكنائس وامتيازاتها. فمنذ الفترة العثمانية، تتمتع الكنائس بإعفاء جميع ممتلكاتها من ضريبة الأملاك البلدية. وفي هذا الصدد، يرجى الاطلاع على صحيفة وقائع مرفقة بهذه الرسالة تتعلق بالواقع التاريخي ومعناه وتنفيذه على مر السنين.

وبعد رفض ومقاومة الفلسطينيين والقيادات الدينية والسياسية الدولية في العالم أجمع، وإغلاق كنيسة القيامة ثلاثة أيام احتجاجاً على السياسات الإسرائيلية، اضطرت إسرائيل إلى التراجع عن عدوانها على قلب الديانة المسيحية ومهدتها في ٢٧ فبراير بتعليقها ما يسمى بالتشريع الخاص بفرض ضرائب على الكنائس وممتلكاتها.

ويثبت هذا الحادث مرة أخرى أنه عندما يقوم أصحاب الضمانات الحية وأعضاء المجتمع العالمي بمساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها، تضطر الدولة القائمة بالاحتلال إلى الاستجابة، في حين أن عدم المساءلة لا يؤدي إلا إلى مزيد من الإفلات من العقاب، مما يضاعف من الانتهاكات ويسرع من تدهور الحالة.

ومن الواضح في هذا الصدد أنه منذ إعلان الولايات المتحدة بشأن القدس، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تتخذ إسرائيل إجراءات مشددة على نحو متزايد لإحكام سيطرتها على المدينة. والواقع أنه، على الرغم من التعليق المؤقت للخطة الإسرائيلية المتعلقة بالكنائس تحديداً بسبب الضغط الشعبي والدولي، لا تزال خطط ومحاولات إسرائيل لتغيير الواقع الراهن للأماكن المقدسة في القدس مستمرة بلا هوادة، ويتواصل منع الفلسطينيين (مسيحيين ومسلمين) بشكل منهجي من الوصول إلى أماكن عبادتهم في القدس، حيث لا تزال المدينة تحت الاحتلال والحصار والسيطرة الأمنية الإسرائيلية.

ومن الواضح أيضاً أن الإجراءات التي اتخذت مؤخراً ضد الكنائس المسيحية هي محاولة لتغيير وضع القدس بشكل كبير ولتعزيز احتلال إسرائيل غير الشرعي للقدس الشرقية المحتلة وتهويد المدينة بكاملها، وهي مدينة لا يزال وضعها هو وضع الكيان المنفصل بموجب قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢). والواقع أن أحدث سلسلة من التدابير التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال هي استمرار لسلسلة ما يسمى "القوانين"

والمقترحات والتدابير التي تستهدف المدينة، والتي تكشف عن نواياها الحقيقية لتغيير طابع القدس ووضعها وتكوينها الديمغرافي، في انتهاك مباشر وخطير للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بأن الأماكن المقدسة والمؤسسات الفلسطينية موجودة منذ قرون، قبل إنشاء دولة إسرائيل بفترة طويلة. ومع ذلك، ظلت الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية الفلسطينية، عقوداً من الزمن، هدفاً لتدابير الاحتلال الإسرائيلي التي تسعى إلى تشويه ونفي قدسية مواقع التراث الإنساني هذه وتاريخها وثقافتها وأهميتها، بينما تحاول في نفس الوقت استئصال الهوية والوجود الفلسطيني. وهنا يجب علينا أن نتذكر تأكيد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه "لن يكون هناك مجتمع فلسطيني نابض بالحياة بدون مكونه المسيحي. فمسيحيوننا لهم في الحركة الوطنية إسهامات ثمينة ستظل ماثلة أمام الذاكرة وتشكل مثلاً لبقية منطقتنا يوضّح أنه لن يكون هناك عالم عربي بدون المسيحيين، الذين هم جزء متأصل من مجتمعاتنا".

وللمجتمع الدولي موقف قانوني واضح إزاء مركز دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، ويجب عليه أن يرفض جميع انتهاكات ذلك المركز، وأن يطالب بإلغاء قرارات إسرائيل الأحادية والاستفزازية وغير القانونية واعتبارها لاغية وباطلة. ويجب إجبار إسرائيل على التوقف التام عن إجراءاتها ضد الكنائس والواقع الراهن في القدس وعدم الاكتفاء بتعليقها. ويجب إلزامها بإلغاء جميع السياسات والممارسات التي تستهدف الأماكن المقدسة الفلسطينية المسيحية والإسلامية، والتي تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ويجب أن تمتنع عن القيام بأية أعمال من هذا القبيل في المستقبل.

وفي ضوء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، نحث على بذل جهود جماعية لضمان الحفاظ على الواقع التاريخي في القدس الذي ساد على مدى عدة قرون. وكما عبر الأمين العام لمجلس الكنائس العالمي، الأب أولاف فيسكه تفت، "يجب أن يستدعي هذا الوضع الدعم والعمل من قادة الكنائس وكذلك من الحكومات التي يشغل بالها أمر القدس باعتبارها مدينة مقدسة مشتركة للديانات الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام".

ولذلك، نكرر مناشدتنا المجتمع الدولي لإرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على احترام الواقع التاريخي للأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة والامتنال التام للعديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالأماكن المقدسة، بما فيها القرار دإ١٠-١٩. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تظهر احترامها لقدسية الأماكن المقدسة وأن تحترم أيضاً دور المملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها الوصية على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس. ويجب إلغاء جميع التدابير الإسرائيلية الأحادية الجانب وغير القانونية بشأن الأماكن المقدسة، كما يجب إعطاء ضمانات بعدم تكرار هذه التدابير، أو غيرها من التدابير الاستفزازية أيضاً، لأنها لن تؤدي إلا إلى تفاقم مخاطر إثارة الحساسيات والتوترات الدينية، الأمر الذي يجب تفاديه بأي ثمن.

وإننا نحث المجتمع الدولي اتخاذ موقف حازم ومبدئي ضد جميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، بما في ذلك عن طريق المطالبة الحازمة بأن توقف إسرائيل فوراً جميع التدابير والاستفزازات التي تنتهك الواقع الراهن للأماكن المقدسة وأن تكف عن استفزازاتها وإثارتها للحساسيات الدينية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بمسؤولية وأن يتخذ إجراءات جادة لإجبار إسرائيل على أن توقف جميع جرائمها وانتهاكاتهما قبل فوات الأوان، وأن تتحرك فوراً لإنهاء الاحتلال الذي

بدأ عام ١٩٦٧. وهذه خطوات ملحة وطال انتظارها وضرورة للسماح للشعب الفلسطيني بأن يعيش أخيراً بحرية وكرامة في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٢٤ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ (A/ES-10/767-S/2018/113)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسائل المتطابقة المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

اتفاق "الواقع" التاريخي في القدس والاحتلال الإسرائيلي، في ضوء محاولة إسرائيل فرض ضرائب بلدية على ممتلكات الكنائس: أسئلة متداولة (١ آذار/مارس ٢٠١٨)

١ - ما هو "الواقع الراهن"؟

القدس هي واحدة من أهم المدن الدينية لديانات التوحيد الثلاث. وتستضيف المدينة الآلاف من المواقع الدينية والأثرية والتراثية المقدسة لبلايين الناس في جميع أنحاء العالم. وقد جرى على مر القرون صياغة تقاليد واتفاقات بين مختلف الأديان والجماعات الدينية لتحديد حقوق كل مجموعة دينية.

ويصف الواقع الراهن الترتيبات بين مختلف الأديان والجماعات الدينية بشأن المواقع الدينية المشتركة أو المتنازع عليها. وفي حين أنه يكرس العديد من الحقوق والواجبات، فإن أحد أهم الحقوق الأساسية التي يكرسها هو أن أي جماعة دينية لها حق حالي يجب أن توافق على أي تغيير، سواء في الإجراء أو الجوهر.

٢ - هل الواقع الراهن مكرس في القانون الدولي؟

الواقع الراهن هو نظام قانوني فريد ينطبق على أي سلطة تمارس السيطرة على القدس. وتظل الحقوق والواجبات التي يكرسها الواقع الراهن باقية حتى عندما تتغير السلطة الحاكمة في القدس. وبوصف الواقع الراهن مجموعة محددة من الالتزامات القانونية تم إنشاؤها على مدى قرون من الممارسة وتعتبر الآن قانونًا دوليًا ملزمًا، فإنه ينسخ كافة جوانب القانون المحلي.

وقد تم إرساء جوهر الواقع الراهن في فرمان عثماني في عام ١٧٥٧، وتم تأكيده لاحقًا في فرمان عثماني صدر في عام ١٨٥٢، ثم جرى تقنينه بموجب معاهدين دوليتين هما معاهدة باريس لعام ١٨٥٦ ومعاهدة برلين لعام ١٨٧٨. وكُرست التزامات الواقع الراهن في نظام خطة التقسيم بشأن القدس، وكان استمرارها شاغلًا رئيسيًا للمجتمع الدولي في الأحداث التي أعقبت عام ١٩٤٨. وقد وردت تفاصيل أدق عن الأماكن التي تحميها ترتيبات الواقع الراهن في تقرير للجنة التوفيق المعنية بفلسطين لعام ١٩٤٩. ويتعين على كل سلطة حاكمة للقدس احترام الواقع الراهن باعتباره التزامًا قانونيًا واضحًا.

٣ - ما هي الدول التي لها دور في الواقع الراهن؟

خلال الحقبة العثمانية، تدخلت قوى أجنبية لضمان حقوق بعض الطوائف. فقد أصبحت فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا مسؤولة عن حقوق الكنيسة والطائفة الكاثوليكية^(١)، وأصبحت اليونان مسؤولة عن حقوق الطائفة الأرثوذكسية. وأصبح هذا ممارسة مقبولة استمرت، في حالة الكنيسة الكاثوليكية، من الفترة العثمانية حتى اليوم.

(١) انظر "Custodia Terrae Sanctae, "Status Quo," متاح على الرابط <http://www.custodia.org/default.asp?id=433>.

٤ - ما هي الالتزامات القانونية الواجبة على إسرائيل بشأن فرض ضرائب على ممتلكات الكنائس؟

منذ الفترة العثمانية، تتمتع الكنائس بإعفاء جميع ممتلكاتها من ضريبة الأملاك البلدية. وقد أنشئ هذا الالتزام في البداية من خلال ممارسة الحكومة العثمانية، التي قبلها البريطانيون خلال فترة الانتداب، وأصبح هذا الالتزام مكرسا في خطة التقسيم لعام ١٩٤٧ (التي قضت بفرض ضريبة على أي عقارات جديدة)، وقبلها الأردنيون بعد ذلك عندما سيطروا على القدس، وتمارس إسرائيل هذا الالتزام لسنوات عديدة منذ احتلالها للقدس الشرقية.

وعلى غرار الترتيبات الرسمية للواقع الراهن، تبلورت الممارسة الطويلة الأمد المتمثلة في عدم فرض ضرائب على ممتلكات الكنائس في التزام قانوني دولي على السلطة الحاكمة في القدس.

وعلاوة على ذلك، ووفقاً للمادة ٤٣ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، يتعين على سلطة الاحتلال احترام القوانين المعمول بها وقت الاحتلال، ما لم تكن الضرورة العسكرية مانعا مطلقا يحول دون ذلك. ولا يزال ضم إسرائيل للقدس الشرقية لاغيا وباطلا بموجب القانون الدولي وتوافق الآراء الدولية، ولا تزال القدس الشرقية في حالة احتلال عسكري محارب لفترة طويلة. وعلى هذا النحو، يظل شرط الالتزام بالقانون المحلي قائما؛ ومحاولة إسرائيل تغيير ذلك غير مسموح بها بموجب قانون الاحتلال والمبادئ العامة للمنظمة للقانون الدولي الإنساني.

٥ - ما هو الموقف الرسمي لدولة فلسطين فيما يتعلق بالواقع الراهن وفرض الضرائب على ممتلكات الكنائس؟

أعادت دولة فلسطين تأكيد التزامها بالواقع الراهن في عدة مناسبات، بما في ذلك في الاتفاق التاريخي بين فلسطين والكرسي الرسولي لعام ٢٠١٥. وتضمن فلسطين، باعتبارها مهد الديانة المسيحية، وجود مجتمع مسيحي نابض بالحياة ونشط فيها باعتباره جزءا لا يتجزأ من هويتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي. لذلك فإن دولة فلسطين، سعيا منها إلى دعم الأنشطة التعليمية والاجتماعية والثقافية والروحية الهامة للكنائس المحلية، تعفي الكنائس وممتلكاتها من الضرائب والرسوم الجمركية.

٦ - هل يمتد الواقع الراهن إلى مواقع دينية أخرى؟

تخص تفاهات الواقع الراهن كلا من مجمّع المسجد الأقصى/الحرم الشريف وحائط البراق (حائط المبكى)، من بين عدة مواقع دينية أخرى في القدس. وقد وضعت لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين لعام ١٩٤٩ حصرا كاملا وقائمة كاملة بالمواقع المحمية، والحقوق ذات الصلة لكل طائفة دينية وحددت أيا من الطوائف (إن وجد) له الحيازة الحصرية للمواقع^(٢).

أعدته إدارة شؤون المفاوضات/دولة فلسطين/منظمة التحرير الفلسطينية